

تحديد كبير جديد لوزارة المالية

٤ مارس ٢٠٢٢

تلتزم الحكومة طبقاً للدستور بتسليم مشروع الموازنة العامة الجديدة للدولة للعام المالي القادم ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لمجلس النواب نهاية شهر مارس الحالي، وذلك تمهيداً لمناقشتها بالمجلس، قبل إقرارها، ثم إرسال المشروع النهائي للموازنة إلى رئيس الجمهورية، للتصديق عليه، ليبدأ تطبيق الموازنة الجديدة في الأول من يوليو القادم.

ويمثل الانتهاء من مشروع الموازنة العامة الجديدة تحدياً كبيراً أمام وزارة المالية، خاصة أن الموعد المحدد لانتهاء من المشروع يبلغ ٢٦ يوماً فقط، فقد شهدت الأيام القليلة الماضية ارتفاعاً كبيراً في الأسعار العالمية للبتروöl والقمح، حيث قفز سعر برميل البترول أول أمس «الخميس» إلى ١١٧ دولاراً للبرميل، وبلغت العقود الآجلة لخام برنت ذروتها قرب أعلى مستوى من ١٠ سنوات عند ١١٧.٦ دولاراً للبرميل، بينما حققت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي أعلى مستوياتها عند ١١٥ دولاراً للبرميل، بينما أعلنت وكالة بلومبرج للأنباء أمس الجمعة بارتفاع أسعار القمح إلى أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٨، وأنها في سبيلها لتسجل ارتفاعاً قياسياً بنسبة ٤٠%..

حيث قفرت أسعار العقود الآجلة للقمح إلى أقصى حد لها في بورصة شيكاغو أمس الجمعة، حيث ارتفع سعر الإردب من ٦٦% إلى ١٢٠.٩%..

فمصر أكبر مستورد للقمح في العالم، حيث تؤكد بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة أن أسعار القمح سجلت ٢.٤ مليار دولار خلال الـ ١١ شهراً الأولى من عام ٢٠٢١، مقابل ٢.٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ بنسبة انخفاض قدرها ١٦.٢%، حيث بلغ حجم واردات مصر من القمح ٦.١ مليون طن خلال الـ ١١ شهراً الأولى من عام ٢٠٢١ مقابل ١١.٨ مليون طن خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ بنسبة انخفاض قدرها ٤٨.٤%..

ويبلغ دعم الخبز والتمويل بالموازنة العامة للدولة للعام المالي الحالي نحو ٨٧ مليار جنيه، كما بلغت مخصصات دعم المحروقات العام الماضي حوالي ٣٢١ مليار جنيه، ويقدر سعر البترول في الموازنة الحالية بنحو ٦٠ دولاراً للبرميل، ومصر - طبقاً بما أعلنه د. محمد معيط وزير المالية - تستورد أكثر من ١٢٠ مليون برميل بترول سنوياً، ويلقى كل دولار ارتفاعاً في سعر البرميل بعبء على موازنة الدولة بنحو ١٢٠ مليون دولار في التكلفة الاستيرادية، وهو ما يكشف حجم التحدي الذي تواجهه وزارة المالية في إعداد الموازنة الجديدة.